منظمة العفو الدولية
الأمانة الدولية
www.amnesty.org

الإمارات العربية المتحدة: استهداف المهاجرين على أساس عنصري وسجن المعارضين

منظمة العفو الدولية:
مذكرة معلومات مُقدّمة في إطار الدورة الثالثة والأربعين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، في 1-12 مايو/أيار 2023

ملخص

أُعدّت مذكرة المعلومات هذه للاستعراض الدوري الشامل لسجل الإمارات العربية المتحدة الذي سيُجرى في أغسطس/آب-سبتمبر/أيلول 2022. وتعرض منظمة العفو الدولية فيها انتهاكات حقوق الإنسان التي وثّقتها في الإمارات العربية المتحدة منذ انتهاء الاستعراض الدوري الشامل السابق الخاص بها في يونيو/حزيران 2018 وبواعث القلق بشأن ذلك، وتقيّم مدى تنفيذ التوصيات المُقدّمة إلى الإمارات العربية المتحدة في الاستعراض الدوري الشامل السابق.

وفي ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، تثير منظمة العفو الدولية بواعث قلق، على وجه الخصوص، بشأن السجن المستمر والاحتجاز التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي، وعمليات الترحيل الجماعية التي تتَسم بالعنصرية لمئات المواطنين الأفارقة في صيف 2021، واستمرار حالات التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي يتعرّض لها المُحتجزين، ووجود عدد كبير من السكان عديمي الجنسية الذين ولدوا في الإمارات العربية المتحدة ويُحرمون من الحق في الجنسية ويُستبعدون من إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية المُقدّمة إلى المواطنين الإماراتيين والممولة من جانب الدولة. وتنتهي مذكرة المعلومات بمجموعة من التوصيات إلى الإمارات العربية المتحدة ستساهم، في حال تنفيذها، في تحسين حالة حقوق الإنسان.

© منظمة العفو الدولية 2022؛ رقم الوثيقة: MDE 29/5983/2022، أكتوبر/تشرين الأول 2022، اللغة الأصلية: الإنكليزية. ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتزاء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
HTTPS://CREATIVECOMMONS.ORG/LICENSES/BY-NC-ND/4.0/LEGALCODE
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا :
WWW.AMNESTY.ORG/AR

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية تضم أكثر من 10 ملايين شخص، يقومون بحملات من أجل عالم يتمتّع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

تتمثل رؤيتنا في أن يتمتع كل شخص بالحقوق المُكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من معايير حقوق الإنسان الدولية.

نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات العامة.

متابعة للاستعراض السابق

1. طالبت توصيات عديدة من الاستعراض الدوري الشامل السابق الإمارات العربية المتحدة بضمان حرية التعبير والسماح للمدافعين عن حقوق الإنسان بمواصلة عملهم بدون خوف أو ترهيب.[1] ولم يُحرز أي تقدم في هذين المجالين؛ إذ أن الإصلاحات القانونية التي شكّلت فرصة لإلغاء القيود على حرية التعبير، كاعتماد قانون جنائي جديد في 2021، استُخدمت بدلًا من ذلك للإبقاء على القيود المفروضة على انتقاد حكام البلاد وسلطاتها، وترسيخها، كما ظل مدافعون عن حقوق الإنسان إماراتيون قابعين في السجن.

2. لم تتضمن جولة الاستعراض الدوري الشامل السابقة لسجل الإمارات العربية المتحدة أي توصيات تذكر بوضوح سكان الإمارات العربية المتحدة عديمي الجنسية ذوي العدد الكبير ومن بينهم العديد من الأشخاص الذين وُلدوا ونشأوا في البلاد. تأمل منظمة العفو الدولية أن ترى وعيًا دوليًا واهتمامًا أكبر بشأن هذه المجموعة المهمشة خلال الاستعراض الحالي، وتقدم معلومات وتوصيات هنا لهذا لغرض.

الإطار الوطني لحقوق الإنسان

3. ليست الإمارات العربية المتحدة طرفًا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولا تحمي قوانينها الوطنية أغلبية الحقوق المدنية والسياسية، وتقدم حماية تقديرية للحقوق الاقتصادية للمواطنين فقط.

الأطفال والحق في الجنسية

4. إن الإمارات العربية المتحدة طرف في اتفاقية حقوق الطفل، لكنها سجلت تحفظًا على المادة 7 التي تنص على حق كل طفل "في اكتساب جنسية... ولاسيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك"، بالقول إن "الإمارات العربية المتحدة تعتبر أن اكتساب الجنسية شأن داخلي".[2]

النساء، المساواة والحق في منح الجنسية للأطفال

5. إن الإمارات العربية المتحدة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لكنها تُبقي على تحفظات اعتبرتها اللجنة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة "تتعارض مع موضوع الاتفاقية وغرضها".[3]

6. يشير تحفظ آخر إلى أن الحكومة "لا تعتبر نفسها ملزمة" بالمادة 15(2) بشأن المساواة القانونية للمرأة بموجب القانون المدني لأنها "تتعارض مع أحكام الشريعة".[4] وتنطبق التعديلات التي أُدخلت في سبتمبر/أيلول 2020 على قانون الأحوال الشخصية على النساء غير الإماراتيات وغير المسلمات فقط.[5]

7. لايزال القانون الإماراتي يميّز ضد النساء فيما يخص منح الجنسية الإماراتية إلى أطفالهن.[6]

العرق والأهلية للحصول على جنسية

[1] تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الإمارات العربية المتحدة، 18 أبريل/نيسان 2018، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/38/14. قائمة التوصيات من الجولة السابقة هذه مع تعليقات منظمة العفو الدولية حول التنفيذ متاحة في النسخة الإنكليزية من هذه الوثيقة على هذا الرابط: amnesty.org/en/documents/mde25/5983/2022/en/

[2] United Nations Treaty Collection, "Convention on the Rights of the Child", مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، "اتفاقية حقوق الطفل"، treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-11&chapter=4&clang=_en (آخر زيارة للرابط في 22 أغسطس/آب 2022) (غير متوفر باللغة العربية).

[3] اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية: الإمارات العربية المتحدة، 4 يوليو/تموز 2022، وثيقة الأمم المتحدة CEDAW/C/ARE/CO/4، الفقرة 11.

[4] United Nations Treaty Collection, "Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women", مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&clang=_en (آخر زيارة للرابط في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2022) (غير متوفر باللغة العربية).

[5] الإمارات العربية المتحدة، القانون الاتحادي رقم (28) لسنة 2005 في شأن الأحوال الشخصية، المادة 1.2 (كما عُدّلت في 27 سبتمبر/أيلول 2020)

[6] الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم 16 لسنة 2017م في شأن تعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم (17) لسنة 1972م في شأن الجنسية وجوازات السفر، المادة 10 مكرر، الفقرة 1

8. قانون الجنسية في الإمارات العربية المتحدة يتّسم بالتمييز المجحف على أساس العرق، إذ يمنح الجنسية عند الولادة للعرب فقط، وينص على ظروف لاكتساب الجنسية أكثر مؤاتاة للعرب مقارنة بالمجموعات العرقية أو الإثنية الأخرى.[7]

اللاجئون

9. ليس لدى الإمارات العربية المتحدة أي إطار قانوني يقر بحق اللاجئين في طلب اللجوء أو بحظر الإعادة القسرية لشخص ما إلى بلد يكون فيه عرضة لخطر الاضطهاد أو غير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. والإمارات العربية المتحدة ليست طرفًا في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967.

10. لا يزال القانون المحلي بشأن الهجرة، بموجب التغييرات الأخيرة التي أُدخلت عليه في يوليو/تموز 2022، لا يتضمّن اعترافًا قانونيًا بمفهومَيْ اللجوء أو صفة اللاجئ.[8] بل يتضمن فقط بدلًا من ذلك فئة لتأشيرة الدخول وتصريح الإقامة خاصة بـ"الحالات الإنسانية" تخضع لقرار تنفيذي تقديري بدون أي معايير قانونية يمكن لطالبي اللجوء واللاجئين بحكم الأمر الواقع الاعتماد عليها من أجل الدفاع عن حقوقهم.[9]

الحقوق الجنسية

11. اعتمدت الإمارات العربية المتحدة قانونًا جزائيًا جديدًا بالكامل في 2021 وهو قانون الجرائم والعقوبات، حلّ كليًا محل قانون العقوبات لعام 1987 عند دخوله حيز التنفيذ في 2 يناير/كانون الثاني 2022.[10] وبموجب المادة 409، أعاد القانون الجديد الصبغة الجرمية القائمة منذ فترة طويلة على العلاقات الجنسية المثلية بالتراضي والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج بين البالغين التي أُلغي تجريمها لفترة وجيزة في 2020.[11] وتفرض هذه المادة رقم 409 الجديدة حكمًا بالسجن لمدة تتراوح بين 6 أشهر و3 سنوات تطال الطرفين في الفعل الجنسي أي كل "من واقع أنثى أو لاط بذكر ...برضاه".[12] وبخلاف القانون السابق الذي يجرّم العلاقات الجنسية بالتراضي، فإن القانون الجديد يقضي بألا تقام الدعوى الجزائية عن مثل هذه الأفعال "إلا بناءً على شكوى من الزوج أو الولي".[13]

12. يتسم عدد من الأحكام الأخرى في قانون الجرائم والعقوبات الجديد بصياغة مبهمة وفضفاضة للغاية بطرق تثير بواعث قلق من أنها قد تُستخدم للمقاضاة على أفعال جنسية بالتراضي بين البالغين. على سبيل المثال، تفرض المادة 407 عقوبة السجن لما يصل إلى 3 سنوات لكل من "هتك عرض شخص آخر رجلاً كان أم أنثى".[14]

إمكانية وصول مراقبي حقوق الإنسان المستقلين

13. على الرغم من أن الإمارات العربية المتحدة قد وجهت دعوة إلى المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم في 2018، إلا أنها لم تقبل الزيارات المقترحة من قبل أي من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، لم تقبل الزيارات المقترحة من قبل أي من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشأن الحقوق المدنية والسياسية منذ 2014، عندما أسفرت زيارة المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين عن تقرير انتقادي.[15]

الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان

---

[7] الإمارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم 17 لسنة 1972 في شأن الجنسية وجوازات السفر، المواد 2.1، 5، 6 (المعدّلة في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 1975)، المادتان 7 و8.

[8] الإمارات العربية المتحدة، قرار مجلس الوزراء رقم (65) لسنة 2022 بإصدار اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (29) لسنة 2021 في شأن دخول وإقامة الأجانب، bit.ly/3dMs2i9

[9] الإمارات العربية المتحدة، قرار مجلس الوزراء رقم 65 لسنة 2022 (سبق ذكره)، المادتان 34.9 و46.9.

[10] الإمارات العربية المتحدة، مرسوم بقانون اتحادي رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات، المادتان التمهيديتان 2، 3.

[11] الإمارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم (3) لسنة 1987 م بإصدار قانون العقوبات (قانون العقوبات السابق)، المادة 356 (المعدّل في 27 سبتمبر/أيلول 2020).

[12] الإمارات العربية المتحدة، قانون الجرائم والعقوبات (سبق ذكره)، المادة 409 الفقرة 1، والمادة 70 الفقرة 2.

[13] الإمارات العربية المتحدة، قانون الجرائم والعقوبات (سبق ذكره)، المادة 409 الفقرة 2.

[14] الإمارات العربية المتحدة، قانون الجرائم والعقوبات (سبق ذكره)، المادة 407، الفقرة 1 والمادة 70 الفقرة 2.

[15] مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، انظروا الزيارات القطرية للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان منذ 1998 https://spinternet.ohchr.org/ViewCountryVisits.aspx?visitType=all&Lang=ar (آخر زيارة للرابط في 24 أغسطس/آب 2022)؛ المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، تقرير: البعثة إلى الإمارات العربية المتحدة، 5 مايو/أيار 2015، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/HRC/29/26/Add.2.

14. أنشأت الإمارات العربية المتحدة هيئة وطنية لحقوق الإنسان، لكن اتسمت المعلومات حولها بالتناقض وعدم الشفافية. وبعد عام ونصف العام على الإعلان عنها، لا يزال يبدو أن ليس لديها مكتب فعلي ولم تنشئ آلية لتلقي الشكاوى. وفي ديسمبر/كانون الأول 2020، أعلنت الإمارات العربية المتحدة أنها "وافقت على تكوين السلطة الوطنية لحقوق الإنسان" التي "ستتبع مبادئ باريس" وتعمل من أجل "حماية حقوق الإنسان".[16] إلا أن القانون الذي ينص على إنشاء الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان لم يصدر فعليًا حتى مايو/أيار 2021.[17] وفي نهاية شهر أغسطس/آب 2022، لم يوفر موقع الهيئة على الإنترنت آلية لتقديم الشكاوى عبر الإنترنت ولا رقم هاتف أو عنوان فعلي.[18]

حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع

استمرار سجن المدافعين عن حقوق الإنسان

15. تواصل الإمارات العربية المتحدة سجن المدافعين عن حقوق الإنسان الإماراتيين محمد المنصوري ومحمد الركن وأحمد منصور. وكانت السلطات قد ألقت القبض على محمد المنصوري ومحمد الركن في يوليو/تموز 2012، ولاحقتهما قضائيًا في محاكمة جماعية لـ94 متهمًا (قضية "الإمارات-94").[19] أما أحمد منصور، فألقي القبض عليه في مارس/آذار 2017 ولوحق قضائيًا وصدر حكم بحقه بالسجن 10 سنوات لممارسته حقه في حرية التعبير عبر انتقاد سجل الإمارات الحقوقي على وسائل التواصل الاجتماعي.[20] وكان محمد المنصوري ومحمد الركن محاميين بارزين مثّلا ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان قبل أن يُسجنا.[21] كما ترأسا سابقًا جمعية الحقوقيين.[22] وكسائر المنظمات غير الحكومية في الإمارات العربية المتحدة، تأسّست جمعية الحقوقيين وقيادتها بموافقة الحكومة.[23]

16. أكمل محمد الركن مدة الحكم الصادر بحقه بالسجن 10 سنوات في 17 يوليو/تموز 2022،[24] لكن لم تُطلق الإمارات العربية المتحدة سراحه في هذا التاريخ وبدلًا من ذلك واصلت احتجازه في سجن الرزين حيث كان قد قضى مدة الحكم.[25] وتبرر الإمارات مسألة احتجاز السجناء بعد انقضاء محكوميتهم بموجب حكم في قانون مكافحة الجرائم الإرهابية لعام 2014 ينص على أن يودع من يكون "متبنياً للفكر المتطرف أو الإرهابي" في أحد مراكز "المناصحة".[26] ولا يمنح القانون السجين الحق في الحضور أو التمثيل القانوني في الإجراءات هذه المتعلقة بتمديد الاحتجاز، ولا الحق في الاستئناف ضد احتجازه المستمر ما يجعل هؤلاء السجناء ضحايا الاحتجاز التعسفي.[27]

استمرار سجن سجناء الرأي

17. تواصل الحكومة الإماراتية احتجاز ما لا يقل عن 26 سجين الرأي، 24 منهم هم سجناء من المحاكمة الجماعية "الإمارات-94" التي جرت في 2012-2013.[28] كما احتجزت وسجنت الحكومة الأكاديمي ناصر بن غيث منذ أغسطس/آب 2015 والمدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور منذ مارس/آذار 2017.[29] والأشخاص الـ 26 جميعهم مسجونون لمجرد ممارستهم حقهم في حرية التعبير أو تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. ويُحتجز 11 من سجناء الرأي هؤلاء، وجميعهم ضحايا

---

[16] Embassy of the United Arab Emirates in Washington, DC, "Human Rights"
سفارة الإمارات العربية المتحدة في واشنطن دي سي، "حقوق الإنسان"، uae-embassy.org/discover-uae/society/human-rights (آخر زيارة للرابط في 25 أغسطس/آب 2022). (غير متوفر باللغة العربية)

[17] الإمارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم (12) لسنة 2021 بشأن الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، nhriuae.com/ar/law-12

[18] الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، الإمارات العربية المتحدة، "قريبا" تحت "تواصل معنا" الرابط: nhriuae.com/ar/coming-soon (آخر زيارة للرابط في 29 أغسطس/آب 2022)

[19] منظمة العفو الدولية، الإمارات العربية المتحدة: "لا توجد حرية هنا": إسكات المعارضة في الإمارات العربية المتحدة. رقم الوثيقة MDE 25/0018/2014، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، الصفحات 53-50.

[20] منظمة العفو الدولية، "الحكم على أحمد منصور بالسجن 10 أعوام" رقم الوثيقة: MDE 25/8510/2018، 4 يونيو/حزيران 2018، amnesty.org/ar/documents/mde25/8510/2018/ar/

[21] منظمة العفو الدولية، "لا توجد حرية هنا" (سبق ذكره)، الصفحة 53؛ منظمة العفو الدولية، الإمارات العربية المتحدة: محامون حقوقيون بين 13 معتقلاً مع اشتداد حملة القمع"، 18 يوليو/تموز 2012، amnesty.org/ar/latest/press-release/2012/07/uae-human-rights-lawyers-among-13-detained-crackdown-intensifies-1/

[22] وكالة أنباء الإمارات (وام)، "جمعية الحقوقيين/ رئيس الدولة"، 6 سبتمبر/أيلول 2000، wam.ae/ar/details/1395231251163؛ وكالة أنباء الإمارات (وام)، "وزير العمل يلتقي وفدا من جمعية الحقوقيين"، 16 سبتمبر/أيلول 2005، wam.ae/ar/details/1395234310902

[23] الإمارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم (6) لسنة 1974 في شأن الجمعيات ذات النفع العام، المادة 5. هذا هو القانون الذي كان ساري المفعول عندما سمحت الحكومة بإنشاء جمعية الحقوقيين في 1980. الحكم المعادل في القانون الحالي هو: الإمارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم (2) لسنة 2008 في شأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات النفع العام، المادة 6 (المُعدّل في 27 سبتمبر/أيلول 2020).

[24] المحكمة الاتحادية العليا – دائرة أمن الدولة، الإمارات العربية المتحدة، الحكم الصادر في 2 يوليو/تموز 2013 في القضية رقم 2013/17، محفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية، الصفحات 240-241.

[25] مقابلة أُجريت عبر الهاتف مع ناشط إماراتي في المنفى، 19 يوليو/تموز 2022.

[26] الإمارات العربية المتحدة، قانون اتحادي رقم (7) لسنة 2014 في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية، المادة 40.

[27] منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: يجب الإفراج فوراً عن المعارضين المحتجزين تعسفياً بعد قضاء محكوميتهم"، 30 مايو/أيار 2022، amnesty.org/ar/latest/news/2022/05/uae-dissidents-arbitrarily-detained-beyond-their-sentence-must-be-immediately-released/

[28] منظمة العفو الدولية، "لا توجد حرية هنا" (سبق ذكره).

[29] منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: الحكم على أستاذ جامعي بارز بالسجن 10 سنوات بسبب تغريدات على موقع تويتر يمثل صفعة عنيفة لحرية التعبير"، 29 مارس/آذار 2017، amnesty.org/ar/latest/press-release/2017/03/uae-prominent-academic-jailed-for-10-years-over-tweets-in-outrageous-blow-to-freedom-of-expression/ ؛ منظمة العفو الدولية، "الإمارات: الحكم على الناشط أحمد منصور بالسجن 10 بسبب تعليقات له على مواقع التواصل الاجتماعي"، 31 مايو/أيار 2018، amnesty.org/ar/latest/news/2018/05/uae-activist-ahmed-mansoor-sentenced-to-10-years-in-prison-for-social-media-posts/

المحاكمة الجماعية "الإمارات-94"، تعسفيًا بعد قضاء مدة محكومياتهم بموجب "المناصحة" المنصوص عليها في قانون مكافحة الجرائم الإرهابية.[30]

عمليات الترحيل الجماعية العنصرية للأفارقة

18. منذ ليلة 25/24 يونيو/حزيران 2021 حتى خريف 2021، احتجزت الإمارات العربية المتحدة مئات الأفارقة السود، الذين احتُجزوا بشكل غير قانوني في عملية اعتقال جماعية عنصرية، بدون محاكمة وفي ظروف لاإنسانية.[31] ونُفّذت عمليات الاعتقال في مداهمات للشقق السكنية التي يقيم فيها العمال الأجانب. وقد تم حشد عشرات الحافلات للنقل وفرقة عمل مؤلفة من قوات شرطة وأمن، منهم بالزي الرسمي ومنهم بالزي المدني، من أجل هذه العملية.

19. حصلت أكبر المداهمات في وقت متأخر من الليل في وسط مدينة أبوظبي حيث دخلت قوات الشرطة المباني وتنقلت من طابق إلى طابق وكسرت الأبواب. وإذا وجدت في الشقة عمال أجانب آسيويين، كانت تغادر. أما إذا وجدت داخل الشقة أفارقة، فكانت تعتقلهم. ولم تُبرز قوات الشرطة مذكرات اعتقال ولم تقدم أي توضيح للضحايا حول عمليات الاعتقال هذه. وأُخرج المُحتجزون من منازلهم، حفاة وبملابس النوم، وحُمّلوا في الحافلات المنتظرة ونُقلوا إلى سجن الوثبة حيث جُرّدوا من الملابس ليُفتَّشوا واحتُجزوا في مواقع الحجز حيث كان يُحتجز أكثر من مئة شخص معًا في آن واحد.

20. أبقت الإمارات العربية المتحدة المُحتجزين في ظروف لاإنسانية ومهينة (انظروا القسم التالي) لمدة يتراوح معدّلها بين شهر وشهرين قبل أن تُرحّلهم بإجراءات موجزة في ظل عدم وجود أي إجراءات قانونية قابلة للطعن متخذة ضدهم في أي مرحلة. وقد احتُجز معظمهم بمعزل تام عن العالم الخارجي طيلة فترة الاحتجاز. ولم يرَ أي منهم أي محكمة أو محامٍ إطلاقًا، ولم يجروا حتى أي مكالمة هاتفية مع محامٍ.

21. بعد ورود أنباء حول عمليات الترحيل الجماعية، أصدرت الإمارات العربية المتحدة بيانًا يزعم بأن المُرحلين ينتمون إلى "المنظمات التي هي عبارة عن شبكات دعارة" وأنهم قد عوملوا "وفق الإجراءات القانونية" استنادًا إلى "دلائل قاطعة وموثقة".[32] ولكن كما وُصفت العمليات في الفقرات أعلاه، فإن الإجراءات القانونية الواجبة لم تُتّبع في ما يخص المحتجزين. وكان جميع المحتجزين الذين تمكنت منظمة العفو الدولية من تأكيد وضعهم كمهاجرين بالوثائق الرسمية مقيمين بشكل قانوني في البلاد.

22. قال جميع المحتجزين الذين أُجريت معهم مقابلات إنهم أُعيدوا إلى بلدانهم الأصلية بدون أي متعلقات سوى هواتفهم وجوازات سفرهم وبعض الملابس المستعملة. ووصفوا كيف خسروا الثياب والأموال النقدية والمدخرات المصرفية وأجهزة التلفاز وأجهزة الاستريو والأجهزة اللوحية والهواتف والحواسيب ورخص القيادة وشهادات الولادة والزواج والشهادات المدرسية والجامعية والرخص المهنية وبطاقات الهوية الوطنية والسجلات الطبية.

23. وبالاستناد إلى الأدلة ظاهرة الوجاهة، فإن عددًا كبيرًا من عمليات الترحيل هذه كان حالات إعادة قسرية. وكان 11 شخصًا من بين المُرحّلين الـ 18 الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم، من المنطقة الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون التي تشهد نزاعًا مسلّحًا بين الحكومة والجماعات الانفصالية منذ عام 2017. وقد أبلغ العديد من المحتجزين السلطات عن خوفهم من العودة لكنهم قوبلوا بالتجاهل.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

24. في أوائل عام 2018، اعتقلت السلطات الإماراتية المواطن اللبناني عبد الرحمن شومان.[33] وقد حوكم بتهم التخطيط لتنفيذ هجمات إرهابية نيابةً عن الحزب السياسي اللبناني والجماعة المسلحة حزب الله. وأدلى بشهادة إلى المحكمة أنه لم يعلم أين احتُجز للاستجواب لأنه كان يُستجوب وهو معصوب العينين خلال فترة الاستجوابات التي أُجريت على مدى ثلاثة أشهر؛ وأن المحققين ضربوه لما يصل إلى ست ساعات في كل مرة، راطمين رأسه بالحائط حتى تحطمت كسوات أسنانه

---

[30] منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: يجب الإفراج فوراً عن المعارضين المحتجزين تعسفياً بعد قضاء محكوميتهم" (سبق ذكره).

[31] تستند جميع الفقرات في هذا القسم إلى هذين المرجعين: منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: أنصفوا مئات العمال الأفارقة بعد عمليات الاحتجاز والترحيل بدوافع عنصرية"، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2021، amnesty.org/ar/latest/press-release/2021/10/uae-ensure-the-right-to-remedy-to-hundreds-of-african-workers-following-racially-motivated-detentions-and-deportations/؛ منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: عمليات احتجاز وترحيل تعسفي جماعي لأفراد أفارقة"، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2021، amnesty.org/ar/documents/mde25/4896/2021/ar/

[32] وزارة الخارجية والتعاون الدولي، الإمارات العربية المتحدة، "وزارة الداخلية تدعو وسائل الإعلام إلى تحري الدقة واستقاء المعلومات من مصادرها"، 3 سبتمبر/أيلول 2021، mofaic.gov.ae/ar-ae/mediahub/news/2021/9/3/03-09-2021-uae-accuracy

[33] إن التاريخ المحدد للاحتجاز غير واضح لأن حكم المحكمة ضد شومان غير متسق؛ يذكر أولًا التاريخ على أنه 15 فبراير/شباط 2018 لكنه يشير لاحقًا إلى أنه كان في 11 يناير/كانون الثاني 2018. محكمة أبوظبي الاتحادية الاستئنافية – دائرة أمن الدولة، الحكم الصادر في 15 مايو/أيار 2019 حول قضية أمن الدولة رقم 32/2019، محفوظ في ملفات منظمة العفو الدولية، الصفحتان 3 و12.

الخزفية؛ وأنهم أرغموه بعد ذلك على توقيع "اعتراف" لم يُسمح له بالاطلاع عليه.[34] وعلى الرغم من ذلك، اعتمدت المحكمة التي كانت تحاكمه صراحةً على هذا "الاعتراف" كجزء من الأدلة التي تدعم الإدانة في حكمها ضد شومان بالسجن مدى الحياة.[35]

25. أساءت السلطات الإماراتية معاملة المحتجزين الأفارقة خلال عملية الاحتجاز الجماعي المذكورة في القسم السابق. خلال إلقاء القبض على المُرحّلين من منازلهم، اقتحمت الشرطة وقوات الأمن الإماراتية الشقق بدون إبراز مذكرات اعتقال ووجهوا السلاح على القاطنين فيها. وعندما قاوم بعض الأشخاص عملية الاعتقال عبر رفضهم أن تُكبَّل أياديهم، ضربهم ضباط الأمن بالهراوات على رؤوسهم أو صعقوهم بأجهزة الصعق الكهربائي. كما اعتدى ضباط الشرطة جنسيًا على عدد من النساء في وقت اعتقالهن.

26. في قسم احتجاز النساء في سجن الوثبة، اضطر ما يزيد عن 140 امرأة إلى تشارك أربعة مراحيض وأحيانًا ثلاثة. وفي إحدى زنازين احتجاز الرجال، حُشر المحتجزون في مساحة حوالي 1.64 متر مربع للشخص الواحد، ما يُعدّ أقل من نصف المساحة التي توصي بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر كحد أدنى وهي 3.4 متر مربع. وعندما تجادلت مجموعة من النساء مع الحراس حول المعاملة التي يلقينها، كُبّلت أياديهن وأقدامهن لمدة 24 ساعة في اليوم على مدى أسبوع، ما خلّف جروحًا ناتجة عن الاحتكاك على معاصمهن وكواحلهن. ولم تقدّم سلطات السجن أي علاج طبي للمرضى من المحتجزين، ولم يُسمح لهم بتلقي أدوية موصوفة لهم كانت في شققهم عندما اعتُقلوا. ووصفت امرأة حامل من الكاميرون كانت تعاني من فقر الدم في السجن لمنظمة العفو الدولية كيف حُرمت من الدواء وخسرت حوالي 7 كيلوغرامات من وزنها في الحجز.

27. احتجزت الإمارات العربية المتحدة المدافع عن حقوق الإنسان أحمد منصور في ظروف لاإنسانية منذ اعتقاله في مارس/آذار 2017.[36] ومن مارس/آذار 2017 حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2019، لم تسمح له إدارة سجن الصدر مغادرة الزنازين التي سُجن فيها لرؤية ضوء الشمس واستنشاق هواء نقي. ومن مارس/آذار 2017 حتى الآن، تحتجزه الإمارات العربية المتحدة في الحبس الانفرادي بدون إمكانية الحصول على كتب أو جهاز تلفاز أو راديو منذ إرساله إلى سجن الصدر منذ أكثر من أربع سنوات. ومنذ ديسمبر/كانون الأول 2017، ليس لديه في زنزانته سرير ولا فراش ولا وسادة ويُحرم من الحصول على معظم أدوات التنظيف والنظافة الشخصية. ترقى هذه التدابير مجتمعةً إلى مستوى المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وتصل على الأرجح إلى حد التعذيب.

الحق في الجنسية

28. في الإمارات العربية المتحدة عدد كبير من السكان عديمي الجنسية الذين وُلدوا في البلاد. ونتيجة لصفقة مع جزر القمر في 2008-2009، حصل عشرات الآلاف من الإماراتيين عديمي الجنسية على جوازات سفر جزر القمر، بدون الحصول فعليًا على جنسية جزر القمر أو الإمارات العربية المتحدة.[37]

29. إن وجود أشخاص عديمي الجنسية في البلاد مُعترف به بموجب القانون الإماراتي الذي يتضمن حكمًا يقضي بأنه، في ما يخص أغراض القانون الجنائي، "يعتبر من لا جنسية له في حكم المواطن إذا كان مقيماً في الدولة إقامة معتادة".[38] كما أقرت وكالة الأنباء الرسمية في الإمارات العربية المتحدة بوجود الأشخاص عديمي الجنسية على أراضي البلاد "الذين لا يحملون اوراقا ثبوتية والذين ثبت وجودهم في الدولة قبل اعلان الاتحاد [في 2 ديسمبر/كانون الأول 1971]".[39]

30. هناك تقديرات متفاوتة لعدد السكان عديمي الجنسية في الإمارات العربية المتحدة. في ما يخص العدد الأدنى، أفادت وزارة الداخلية الإماراتية في أكتوبر/تشرين الأول 2006 بأن "هناك حوالي 10,000 شخص عديم الجنسية في الإمارات العربية المتحدة"، واصفةً إياهم بأنهم "بصورة رئيسية من أصل إيراني أو آسيوي أو من زنزيبار".[40] أما في ما يخص العدد

---

[34] منظمة العفو الدولية، "صدور حكم ضد مواطنين لبنانيين" (رقم الوثيقة: MDE 25/0430/2019)، 27 مايو/أيار 2019، amnesty.org/ar/documents/mde25/0430/2019/ar/

[35] محكمة أبوظبي الاتحادية الاستئنافية، الحكم الصادر في 15 مايو/أيار 2019 (سبق ذكره)، الصفحة 9.

[36] تستند هذه الفقرة إلى: منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: سجين رأي في حالة حرجة : أحمد منصور" (رقم الوثيقة: MDE 25/1782/2020)، 12 فبراير/شباط 2020، amnesty.org/ar/documents/mde25/1782/2020/ar/؛ منظمة العفو الدولية، "الإمارات العربية المتحدة: يجب الإفراج عن أحمد منصور المحتجز بشكل غير قانوني في الحبس الانفرادي منذ ثلاث سنوات، 20 مارس/آذار 2020 amnesty.org/ar/latest/news/2020/03/uae-ahmed-mansoor-unlawfully-detained-in-solitary-confinement-for-three-years-must-be-released/؛ هيومن رايتس ووتش ومركز الخليج لحقوق الإنسان، التنكيلُ بأحمد منصور هكذا تُسكِتُ الإماراتُ العربيةُ المتَّحِدةُ الناشِطَ الحُقوقيَّ الأشهرَ بها، 27 يناير/كانون الثاني 2021، hrw.org/ar/report/2021/01/27/377645؛ عربي21، "حصري لـ'عربي21': رسائل مسربة من سجون الإمارات (تفاصيل)"، 16 يوليو/تموز 2021، bit.ly/3CWak6f

[37] Noora Lori, *Offshore Citizens: Permanent Temporary Status in the Gulf* [نورا لوري، *مواطنون من وراء البحار: وضع مؤقت دائم في الخليج*]، 2019 (غير متوفر باللغة العربية)؛ Atossa Araxia Abrahamian, *The Cosmopolites: The Coming of the Global Citizen* [أتوسا أراكسيا أبراهاميان، *مواطنو العالم: مجيء المواطن العالمي*]، 2015، الفصول 1–3 (غير متوفر باللغة العربية).

[38] الإمارات العربية المتحدة، قانون الجرائم والعقوبات (سبق ذكره)، المادة 23، الفقرة 2؛ الإمارات العربية المتحدة، قانون العقوبات السابق (سبق ذكره)، المادة 22، الفقرة 2.

[39] وكالة أنباء الإمارات (وام)، "سيف بن زايد: سائرون نحو حل نهائي لمسألة عديمي الجنسية"، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006، wam.ae/ar/details/1395234612381

[40] AFP, "UAE to naturalize 10,000 stateless people" [وكالة فرانس برس، "الإمارات العربية المتحدة سوف تُجنّس 10,000 شخص عديم الجنسية"، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006، قاعدة بيانات Nexis Uni (غير متوفر باللغة العربية).

الأعلى، فتقدم نورا لوري، كاتبة الدراسة الأكثر شمولية حول عديمي الجنسية الإماراتيين، تقديرًا نهائيًا بـ"حوالي" 80,000 إلى 120,000 شخص من هذه الفئة، مستندة إلى تقديرات عدد جوازات السفر التي صدرت عن دولة جزر القمر.[41]

31. لا يملك الأشخاص عديمي الجنسية في الإمارات العربية المتحدة سبل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم على قدم المساواة مع المواطنين الإماراتيين وبدون تمييز مجحف. ففي حين يتمتع المواطنون الإماراتيون بإمكانية الحصول على الرعاية الطبية أو التعليم من الدولة بشكل مجاني، يتعيّن على الأشخاص عديمي الجنسية أن يدفعوا مقابل خدمات الرعاية الصحية والتعليم التي يتلقونها.[42] وتُطبَّق القيود المفروضة على الحصول على هذه الخدمات التي تقدمها الدولة عبر نظام بطاقات الهوية الوطنية البيومترية. وفقط أولئك الذين يملكون بطاقات هوية وطنية يمكنهم أن يتلقوا الخدمات المدعومة من الدولة وفقط أولئك الذين يملكون "خلاصة قيد"، وهي وثيقة الجنسية الأساسية التي يُحرم منها الإماراتيين عديمي الجنسية، يمكن أن يحصلوا على بطاقة هوية وطنية.[43] وبالإضافة إلى ذلك، يتعين الآن على أولئك الذين حصلوا على جواز سفر دولة جزر القمر الخاص أن يجدوا مواطنًا إماراتيًا يكون "وكيلًا" لهم حتى يتمكنوا من التقدم بطلب الحصول على تراخيص إقامة قابلة للتجديد التي بدونها يُعتبرون "مقيمين بصورة غير قانونية".[44]

توصيات باتخاذ إجراءات موجهة إلى الدولة موضع الاستعراض

تدعو منظمة العفو الدولية حكومة الإمارات العربية المتحدة إلى:

المدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي

32. إطلاق سراح جميع المدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي ومن ضمنهم أحمد منصور ومحمد الركن ومحمد المنصوري فورًا وبدون قيد أو شرط.

عمليات الترحيل الجماعية العنصرية للأفارقة

33. إعادة جميع ممتلكات المُرحّلين التي أُخذت منهم وتعويضهم عن ألمهم ومعاناتهم، واتخاذ ترتيبات لإجراء تحقيق مستقل لتحديد هوية المسؤولين الذين أمروا بتنفيذ هذه العملية التمييزية ونظموها وتقديمهم إلى ساحة العدالة.

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة

34. ضمان تمكّن جميع المحتجزين من تلقي زيارات تتّسم بالخصوصية ووجهًا لوجه من المحامين وأفراد الأسرة ومن الموظفين القنصليين (في حالة المواطنين الأجانب) خلال ساعات الاحتجاز الـ 24 الأولى، كإجراء للحماية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

الحق في الجنسية

35. الإبلاغ بشكل علني وسنوي عن أعداد الأشخاص عديمي الجنسية في الإمارات العربية المتحدة ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك إحصائيات حول متوسط الوفيات والدخل ومستوى التعليم والتوظيف في ما يخصهم وانتشار الأمراض المزمنة في أوساطهم.

36. وضع آلية تتسم بالعدالة والشفافية قائمة على معايير يمكن التحقق منها بشكل موضوعي، من أجل تقديم الأشخاص عديمي الجنسية في الإمارات العربية المتحدة طلبات للحصول على الجنسية الإماراتية.

37. ضمان إتاحة سبل وصول الأشخاص عديمي الجنسية إلى خدمات التعليم والرعاية الصحية على قدم المساواة مع المواطنين الإماراتيين وبدون تمييز مجحف.

---

[41] Lori, *Offshore Citizens* [لوري، *مواطنون من وراء البحار*] (سبق ذكره)، الصفحة 204 (غير متوفر باللغة العربية).

[42] مقابلة هاتفية مع "م م"، رجل إماراتي عديم الجنسية قُبل كلاجئ في أحد بلدان الاتحاد الأوروبي، 3 مايو/أيار 2020؛ مقابلة هاتفية مع نورا لوري، كاتبة الدراسة الأكثر تفصيلًا حول السكان الإماراتيين عديمي الجنسية، 14 مايو/أيار 2020؛ مقابلة هاتفية مع يوانا كوزموفا، محامية أمريكية أجرت مقابلات ميدانية مع أفراد إماراتيين عديمي الجنسية كانوا يطلبون اللجوء في الخارج وقدمت لهم مساعدة قانونية، 13 مايو/أيار 2020.

[43] Lori, *Offshore Citizens* [لوري، *مواطنون من وراء البحار*] (سبق ذكره)، الصفحة 204 (غير متوفر باللغة العربية).

[44] مقابلة هاتفية مع "م م"، رجل إماراتي عديم الجنسية قُبل كلاجئ في أحد بلدان الاتحاد الأوروبي، 3 مايو/أيار 2020؛ Lori, *Offshore Citizens* [لوري، *مواطنون من وراء البحار*] (سبق ذكره)، صفحة 204 (غير متوفر باللغة العربية)؛ Abrahamian, *The Cosmopolites* [أبراهاميان، *مواطنو العالم*] (سبق ذكره)، صفحة 67 (غير متوفر باللغة العربية).

الملحق 1
وثائق أساسية كمرجع إضافي أعدّتها منظمة العفو الدولية

الإمارات: الحكم على الناشط أحمد منصور بالسجن 10 بسبب تعليقات له على مواقع التواصل الاجتماعي، 31 مايو/أيار 2018 https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2018/05/uae-activist-ahmed-mansoor-sentenced-to-10-years-in-prison-for-social-media-posts/

الإمارات العربية المتحدة: الحُكم على ثلاثة لبنانيين بالسجن لفترات طويلة وبالمؤبد، 15 مايو/أيار 2019، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/05/uae-three-lebanese-men-receive-heavy-sentences-including-life-despite-grave-fair-trial-concerns-2/

الإمارات العربية المتحدة: يجب الإفراج عن أحمد منصور المحتجز بشكل غير قانوني في الحبس الانفرادي منذ ثلاث سنوات، 20 مارس/آذار 2020، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/03/uae-ahmed-mansoor-unlawfully-detained-in-solitary-confinement-for-three-years-must-be-released/

الامارات العربية المتحدة: معلومات إضافية: الإفراج عن سجينين بعد قضائهما فتر ة العقوبة، 31 مارس/آذار 2020، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/2000/2020/ar/

الإمارات العربية المتحدة: مرور قرابة عقد من الزمن على الحبس الجائر للمعارضين في قضية 'الإمارات-94'، 2 يوليو/تموز 2021، https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2021/07/uae-nearly-a-decade-of-unjust-imprisonment-for-uae-94-dissidents-2/

الإمارات العربية المتحدة: أنصفوا مئات العمال الأفارقة بعد عمليات الاحتجاز والترحيل بدوافع عنصرية، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2021 https://www.amnesty.org/ar/latest/press-release/2021/10/uae-ensure-the-right-to-remedy-to-hundreds-of-african-workers-following-racially-motivated-detentions-and-deportations/

الإمارات العربية المتحدة: عمليات احتجاز وترحيل تعسفي جماعي لأفراد أفارقة، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2021، https://www.amnesty.org/ar/documents/mde25/4896/2021/ar/

الإمارات العربية المتحدة: يجب الإفراج فورًا عن المعارضين المحتجزين تعسفيًا بعد قضاء محكوميتهم، 30 مايو/أيار 2022، https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/05/uae-dissidents-arbitrarily-detained-beyond-their-sentence-must-be-immediately-released/